



١. ما هو الهدف من الخطة؟

تهدف الخطة إلي تحسين خدمات الاتصالات والإنترنت فائق السرعة في مصر، ووضعها في مصاف الدول المتقدمة في هذا المجال، حيث يعتبر توافر وسائل الاتصالات الحديثة والسريعة العصب الرئيسي للتنمية والتطوير في جميع المجالات.

تعتمد الخطة على وضع أهداف قومية على المدى القريب (٢٠١٥) والمدى البعيد (٢٠٢١) وذلك لتطوير البنية التحتية لشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية على مدار العشر سنوات القادمة وتوفير خدمات النفاذ إلي شبكة الإنترنت بسرعات عالية لكافة المستخدمين في جميع أنحاء الجمهورية بالإضافة إلي خدمات القيمة المضافة وتطبيقات الخدمات الرقمية مثل التصويت الإلكتروني واستطلاعات الرأي والخدمات الصحية والتعليمية عبر الإنترنت والخدمات المالية وتوفير فرص العمل عن بعد.

٢. بناء على الخطة الجديدة هل سيتم تخفيض أسعار الإنترنت؟ وما هو العائد على الأسرة المصرية؟

الخطة الموضوعه خاصة بتنمية وتطوير البنية التحتية لشبكات الاتصالات لتمكين شركات مقدمي خدمات الاتصالات من توفير الإنترنت بسرعات أعلى للمستخدمين وكذلك توفير إمكانية تقديم خدمات أخرى مثل نقل الصوت والصورة عن طريق الإنترنت بكفاءة أفضل ونشر الخدمة على مستوى الجمهورية. ومن المتوقع أن يؤدي تنفيذ الخطة وزيادة أعداد المستخدمين وتطور البنية الأساسية وزيادة المنافسة في السوق إلى انتشار سرعات أعلى لخدمات الإنترنت مع حدوث انخفاض متوقع في أسعار الخدمات خاصة بالنسبة للسرعات العالية.

٣. هل ستستمر سياسة الدولة في تقديم الدعم لشركات الإنترنت؟ وكيفية ذلك في ضوء الخطة الجديدة؟

ترتكز الخطة على إعادة توجيه الدعم لزيادة معدل النفاذ إلى شبكة الإنترنت مع تقديم خدمات أفضل للمستهلك النهائي وتقدم الخطة العديد من البدائل الفنية والاقتصادية لتنفيذ ذلك من خلال نماذج اقتصادية.

٤. ما هو حجم الاستثمارات المطلوبة لتنفيذ هذه الخطة؟ وما هو دور كل من الحكومة والقطاع الخاص فيها؟

من المتوقع أن يؤدي تنفيذ الخطة إلى ضخ استثمارات إجمالية من تبلغ قيمتها على الأقل ١٤.٤ مليار جنيه مصري (أو ما يعادل ٢.٤ مليار دولار) وذلك لتنفيذ الأهداف المذكورة في الخطة حتى سنة ٢٠١٥. وجدير بالذكر أن تلك الاستثمارات تشمل مساهمات القطاع الخاص بكل فئاته بالإضافة إلى مشاركة الدولة، وذلك لتنمية البنية التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

كما من المتوقع أن تصل الاستثمارات اللازمة لتحفيز الطلب على خدمات الإنترنت فائق السرعة إلى ٢.١ مليار جنيه مصري (أو ما يعادل ٣٥٠ مليون دولار أمريكي)، حسب توقعات وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على مدى أربع سنوات.

٥. ما هو الموعد المتوقع لبدء تنفيذ هذه الخطة؟ وما هي الخطوات المستقبلية التي ترونها خلال العشر سنوات القادمة؟

تتكون الخطة القومية لنشر الإنترنت فائق السرعة (eMisr) من مرحلتين: المرحلة الأولى التي تم الإعلان عنها في ١٧ نوفمبر ٢٠١١ هي "إطار عمل لتنمية الإنترنت فائق السرعة" حيث تضم المقترحات والخيارات الإستراتيجية لتحقيق الأهداف القومية المذكورة في الخطة. أما المرحلة الثانية فتشمل إصدار خطة عمل تتضمن مجموعة من الإجراءات التنفيذية المبنية على البدائل الإستراتيجية وتوقيات تنفيذها، ومن المتوقع أن يتم البدء في تنفيذها في الربع الثاني من عام ٢٠١٢.

٦. هل سيتم تغطية جميع محافظات الجمهورية في هذه الخطة؟

هذه الخطة هي مشروع قومي لتطوير الشبكات في جميع محافظات الجمهورية بدون استثناء طبقاً لجدول زمني محدد سيتم تنفيذه خلال السنوات القادمة.

٧. ما هو نوع الخدمات الجديدة التي ستقدم على الشبكات السريعة التي تفضلتم بذكرها؟ وما هي الشركات التي ستقدم هذه الخدمات؟

الشبكات الجديدة تسمح بتقديم خدمات نقل الصوت والصورة والبيانات (الإنترنت) بكفاءة وسرعة عالية، وهذه الخدمات ستقدمها الشركات المرخص لها من الجهاز كل في ترخيصه.

٨. هل سيتم طرح رخص جديدة خلال هذه الفترة لشركات جديدة لتقديم هذه الخدمات؟

تهدف المرحلة الحالية من الخطة إلى طرح بدائل إستراتيجية، وسيتم دراسة كل من هذه البدائل في المرحلة الثانية لتحديد الاحتياج إلى طرح رخص جديدة وهو ما يخضع لدراسات عديدة لسوق الاتصالات المحلي لضمان عدم الإضرار باستثمارات المستثمرين الموجودين حالياً وأيضاً الحفاظ على حق المستخدم النهائي في الحصول على خدمات عالية الجودة بأسعار تنافسية.

٩. ما هو العائد على الدولة من تنفيذ هذه الخطة الطموحة وما المنتظر توفيره من فرص عمل جديدة؟

ومن المتوقع أن يكون لهذه الاستثمارات تأثير إيجابي على الاقتصاد المصري من حيث الإنتاجية (إجمالي الناتج القومي) وخلق فرص عمل جديدة. حيث تشير دراسات البنك الدولي إلى أنه من المتوقع أن متوسط فرص العمل التي تُخلق سنوياً بشكل مباشر تُقدر بـ ١١٠٠٠ فرصة عمل، هذا بالإضافة إلى فرص العمل الغير المباشرة في القطاعات الأخرى، ولكن يعتمد هذا على التنسيق السياسي بين القطاعات الأخرى في الدولة. وسينتج أيضاً زيادة في إجمالي الناتج المحلي بقيمة تراكمية تُقدر بـ ٢٤.٩ مليار جنيه مصري (٤.١٧ مليار دولار أمريكي) على مدار الأربع سنوات، وذلك بالإضافة إلى مساهمة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بصورة مباشرة في إجمالي الناتج المحلي.

١٠. ما المنتظر تحقيقه من هذه الخطة لتوفير فرص عمل (مباشرة وغير مباشرة)؟

من المنتظر أن توفر هذه الخطة فرص عمل مباشرة تُقدر في المتوسط بـ ١١٠٠٠ فرصة عمل جديدة سنوياً، هذا بالإضافة إلى خلق آلاف فرص عمل غير مباشرة في القطاعات الأخرى بالدولة.

١١. ما هي من وجهة نظركم فرص نجاح هذه الخطة في ظل الوضع الراهن في الدولة؟

لا يجب أن تتوقف عجلة التنمية في الدولة تحت أي ظروف سياسية أو اقتصادية ولذلك سوف نعمل على نجاح هذه الخطة ودعم قدرتها على المساعدة في تغيير الوضع الاقتصادي للدولة وتنمية المجتمع بشكل عام في السنوات القادمة.

١٢. هل مردود هذه الخطة يقتصر على التنمية في قطاع الاتصالات فقط أم يشمل قطاعات أخرى؟

سيشمل قطاعات عديدة مثل التعليم والصحة والبنوك والبيئة والنقل وغيرها